استخدام الرياضة في مكافحة التمييز العنصري وكراهية الأجانب من منظور نظام حقوق الإنسان

The use of sport to combat racial discrimination and xenophobia from the perspective of human rights system

د.صلاح الدين بوجلال BOUDLAL SALAHDINE

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

saladine1974@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2019/09/16 تاريخ القبول:2019/11/20

الملخص:

أدّى الانتشار الواسع للرياضة على الصعيد العالمي والتغطية الإعلامية الكبيرة غير المسبوقة التي تحظى بها، إلى تحوّلها إلى استثمار مهم في الحاضر والمستقبل، فهي استثمار بشري واقتصادي وسياسي. ولأجل ذلك، حاولت منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تستثمر في مختلف الأنشطة الرياضية من أجل إرساء قيم السلام وحقوق الإنسان بصفة عامة، ومكافحة العنصرية والتمييز والكراهية بصفة أخص. وفي هذا الصدد حثّ إعلان وبرنامج عمل مؤتمر ديربان للعام 2001 كافة الدول على التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية واللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الرياضية الدولية والإقليمية من أجل تعزيز جهود محاربة العنصرية في مختلف الفعاليات الرياضية.

تحاول هذه الدراسة إبراز مقاربة منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في استخدامات الرياضة لمجابهة الكراهية والعنصرية، وهذا إنطلاقا من الإشكالية الآتية: كيف يمكن مواجهة التمييز العنصري وكراهية الأجانب عن طريق النشاط الرياضي؟ وهل بإمكان الرياضة احتواء مختلف عوامل ودوافع الكراهية والعنصرية؟

الكلمات المفتاحية: الرياضـــة – مكافحة التمييز العنصـــري -كراهية الأجانب – الأمم المتحدة - حقوق الإنسان.

Abstract:

In view of the great importance of sport, the United Nations Human Rights System has attempted to invest in various sporting activities in order to establish the values of peace and human rights in general and combating racism, discrimination and hatred in particular. The Durban Declaration and Programme of Action (2001) urges States, in cooperation with intergovernmental organizations, the International Olympic Committee and international and regional sports federations, to intensify the fight against racism in sport by, among other things, educating the youth of the world through sport practised without discrimination of any kind and in the Olympic spirit, which requires human understanding, tolerance, fair play and solidarity.

This study attempts to highlight the approach of the United Nations Human Rights System in dealing with the issue of combating hatred and racism through various sports activities. It try to answer the following question: How can discrimination, racism, intolerance and xenophobia be addressed through sports activity?

Key Words: Sport – Combating Racial Discrimination - Xenophobia – United Nations - Human Rights.

مقدمة:

تعرّف الرياضة بأنها كل أشكال النشاط البدني الذي يساهم في اللياقة البدنية والعقلية والرفاه والتفاعل الاجتماعي. ومع ما تشهده الرياضة حالياً من انتشار على الصعيد العالمي وتغطية إعلامية لم تشهدهما في أي وقت مضى، لم يعد من الممكن اعتبارها مجرد ترف في أي مجتمع بل إنها استثمار مهم في الحاضر والمستقبل، فهي استثمار بشري واقتصادي وسياسي، تمكّن من تنشئة أجيال صحية بدنيا ونفسيا، حيث يميل أغلب علماء الاجتماع إلى اعتبارها نظاماً اجتماعياً، وإحدى الوسائل الاجتماعية المقبولة لتفريغ الدوافع والنوازع المكبوتة. وعلاوة على ما سبق، بإمكان الرياضة أن تفتح بابا للتقارب بين مختلف الشعوب. فقد قال فيها "نيلسون مانديلا " ذات مرة أن الرياضة لديها القدرة على تغيير العالم وعلى الإلهام، ولديها القدرة على توحيد الناس بطريقة فريدة من نوعها.

وعلى نحو متزايد، وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة للرياضة في الوقت الراهن، حاولت منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تستثمر في مختلف الأنشطة الرياضية من أجل إرساء قيم السلام وحقوق الإنسان بصفة عامة، ومن أجل مكافحة العنصرية والتمييز والكراهية بصفة أخص. وفي هذا الصدد اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أن الرياضة تمثل أحد السبل التي يمكن أن تُعين على بلوغ هدف القضاء على العنصرية، كما حثّ إعلان وبرنامج عمل مؤتمر ديربان للعام 2001 الدول على التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية واللجنة الأولمبية الدولية والإتحادات الرياضية الدولية والإقليمية من أجل تعزيز جهود محاربة العنصرية في الفعاليات الرياضية.

تماشيا مع هذا الطرح، تحاول هذه الدراسة إبراز مقاربة منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تعاملها مع قضية مجابهة الكراهية والعنصرية عبر مختلف الأنشطة الرياضية، وهذا إنطلاقا من الإشكالية الآتية: **كيف يمكن مواجهة التمييز العنصري وكراهية الأجانب عن طريق النشاط الرياضي؟ وهل بإمكان الرياضة احتواء مختلف عوامل ودو افع الكراهية والعنصرية؟**

ولأجل الإجابة على هذه الإشكالية، قسمت الدراسة إلى مبحثين، تناول المبحث الأول العلاقة بين الرياضة وحقوق الإنسان وجرائم التمييز العنصري وكراهية الأجانب، بينما تناول المبحث الثاني مقاربة منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مكافحة جرائم التمييز العنصري وكراهية الأجانب بواسطة الرياضة.

المبحث الأول: الرياضة وحقوق الإنسان وجرائم التمييز العنصري وكراهية الأجانب: تأثير وتأثّر

تحاول هذه الجزئية من الدراسة الوقوف عند طبيعة العلاقة بين الرياضة الإنسان (المطلب الأول)، ثم إبراز العلاقة بين الرياضة وجرائم التمييز العنصري وكراهية الأجانب من منظور أكاديمي وسياسي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: علاقة الرياضة بحقوق الإنسان

لا تحتوي أي من إعلانات حقوق الإنسان أو المواثيق على إشارة محددة للرياضة، ومع ذلك فقد نص الميثاق الأولمبي على أن ممارسة الرياضة تعد حقا من حقوق الإنسان، وعلى وجوب أن تتاح لكل فرد إمكانية ممارسة الرياضة، دون تمييز من أي نوع وفي إطار الروح الأولمبية، ما يقتضي بلوغ تفاهم مقترن بروح الصداقة والتضامن واللعب النظيف (**التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، 2015، فقرة 18**).

ومن جهتها، تقرّ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في ميثاقها الدولي للتربية البدنية والرياضة أنّ الانتفاع بالتربية البدنية والرياضة يعدّ حقا أساسيا للجميع (**التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، 2015، فقرة 17**). وورد في اتفاقية حقوق الطفل أن تربية وتعليم الطفل يجب أن تكون موجهة نحو تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى حد ممكن، ونصّت المادة 31 من ذات الاتفاقية على الحق في الراحة والرفاه ومزاولة الألعاب والأنشطة الترفيهية المناسبة لعمر الطفل (**اتفاقية حقوق الطفل، 1989**).

وأيا كانت المواقف بشأن ما إذا كانت ممارسة النشاط الرياضي تمثل حقا من حقوق الإنسان أم لا، فمن الواضح أن للرياضة دورا في توفير فرص العمل وتعزيز السلام والتنمية والاحترام وعدم التمييز وكلها تمثل حقوقا أساسية للإنسان. ولهذا، لا تساهم الرياضة في تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي فحسب وإنما أيضاً في تجاوز الاختلافات وإتاحة فرص تحقيق التنمية الشخصية من خلال قيمتي الاحترام والتسامح المتأصلتين فيها. وعلى ضوء هذه العناصر المختلفة، يمكن للرياضة، إذا استخدمت بالطريقة الصحيحة، أن تساعد في إنشاء جيل وبيئة قوامهما الاحترام والتعاون، وتساهم من ثم في تعزيز حقوق الإنسان واحترامها.

وتتيح الرياضة للأفراد والجماعات والدول فرصاً لتوسيع الالتزامات العالمية بتعزيز الصحة البدنية والعقلية والعاطفية والتماسك الاجتماعي وتعزيز الصداقة والتعاون وروح التضامن، وكذا بالتوعية بحقوق الإنسان وفهمها. وتوفّر القيم التي تنطوي عليها الرياضة، مثل النزاهة والعمل الجماعي والاحترام والتسامح واللعب النظيف والصداقة، بيئة تسمح للشباب بالتعلم والنمو وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان. ولذا تمثل الرياضة وكل الجهات المشاركة في التظاهرات الرياضية عناصر أساسية لتعزيز أهمية حقوق الإنسان وتثقيف الناس وتوعيتهم بها.

وبالمحصلة، فإن الرياضة، على النحو المبين أعلاه، تعد أداة مهمة لتشجيع وتعزيز الاحترام الشامل لحقوق الإنسان، ويمكن، بل ينبغي، أن تستخدم لمكافحة جميع أشكال التمييز والإقصاء الاجتماعي والعنف وانعدام المساواة والعنصرية وكره الأجانب، وبالمقابل، لا بد من ضمان ألا تفضي الرياضة والأنشطة والمبادرات الرياضية نفسها إلى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: العلاقة بين الرياضة وجرائم التمييز العنصري وكراهية الأجانب: منظور أكاديمي وسياسي

يعرّف التمييز العنصري حسب المادة الأولى من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بأنه: " ... أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة" (**الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري، 1965، المادة 1**) . وقد أُقرّ في إعلان ديربان – الصادر بمناسبة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من

تعصب - بأن كره الأجانب الموجه ضد غير المواطنين، ولا سيما المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء، يشكل أحد المصادر الرئيسية للعنصرية المعاصرة (إعلان ديربان، 2001، فقرة 16).

وفي الواقع، مثّلت العلاقة بين الرياضة وجرائم التمييز العنصري وكراهية الأجانب محورا للعديد من الدراسات العلمية الأكاديمية (الفرع الأول)، ولم تكن غائبة أبدا في ذهن صناع السياسة والسياسيين (الفرع الثاني).

الفرع الأول: العلاقة بين الرياضة وجرائم التمييز العنصري وكراهية الأجانب من منظور علمي أكاديمي

تناولت الكثير من الدراسات العلمية موضوع الرياضة والتمييز، وبصفة أخص موضوع التنوع الثقافي والإثني والعرقي والديني الذي يميز ممارسة الألعاب الرياضة ومدى تأثيره على الأحكام المسبقة التي تكون لدى الرياضيين أو المدربين أو المسؤولين الرياضيين على الآخر المختلف عرقيا أو دينيا ... إلخ (Jonathan ***and Spracklen, 2015;*** ***Leonard and King, 2011; Martin, 2015)***.

وقد تفاوتت وتباينت نتائج تلك الدراسات، فبعض الكتابات خلصت إلى أن للنشاط الرياضي ميزات إيجابية متعددة باعتبارها المكان الذي يجمع مجموعات بشرية مختلفة ومتنوعة تجمعهم مصلحة جماعية واحدة نحو النجاح. كما أن للرياضة ميزات متعددة أخرى، فهي إلى جانب كونها مجالا لتعزيز وتنمية القدرات الشخصية والمهارات وزرع روح المسؤولية، فإنها تسمح كذلك، عبر الاحتكاك بين مختلق الشباب والرياضيين من مشارب مختلفة، بالاستفادة من الاتصال بين الثقافات وخلق صداقات متنوعة والحدّ من التحامل على الآخر. ودعّم آخرون الحجج السابقة بالقول أن الرياضة هي مكان خال من القيود العنصرية والصراعات الموجودة في قطاعات أخرى من المجتمع، ومثل هذه الأجواء تسهم في الحدّ من التمييز والتعصب والتحامل على الآخر المختلف ***(Cunningham، 2011، p.214)***.

وبالمقابل، يرى كتاب آخرون أن الرياضة كانت ولا تزال المجال الذي يبرز فيه التحيّز والتمييز، فقد كتب البعض أن العنصرية متعشّشة داخل المجتمع، فهي مستوطنة داخل الذات، بين البيض وأصحاب البشرات الأخرى على سبيل المثال، والرياضة ليست في مأمن من هذه العلل، والرجوع إلى مختلف الميادين الرياضية والأجواء المشحونة بالعنصرية يدلّل على ذلك (*Cunningham، 2011 ، pp.214-215*). فكثيرة هي الحالات التي شكّلت فيها الرياضة متنفسا لمشاعر الكراهية والعنصرية المكبوتة، وظهرت فيها تلك المكبوتات علنا سواء فيما بين اللاعبين من نفس الفريق الرياضي عبر حالات التشنج والتكتل ضمن لاعب أو لاعبين معينين، أو بينهم وبين منافسين من فرق أو دول أخرى، أو تظهر على مستوى علاقة المدربين بلاعبيهم أو على مستوى علاقة المسيرين الرياضيين باللاعبين أو بينهم وبين مسيرين رياضيين آخرين. وكمثال على ذلك، فسرّت عملية استبعاد بعض اللاعبين ذوي الأصول العربية من المنتخب الفرنسي لكرة القدم خلال دورة كأس أوربا للأمم للعام 2016 على أنها ذات بعد عنصري وتمييزي، وأنها تأتي في سياق تقدم حزب اليمين المتطرف في فرنسا في مختلف الاستحقاقات الانتخابية في فرنسا.

وفي مثال آخر، أدانت منظمة مناهضة العنصرية في فرنسا (إس. أو. إس. راسيزم *SOS RACISME*) التصنيف الحادّ من قبل "ويلي سانيول Willy Sagnol " مدرب فريق "بوردو" الفرنسي، حين ميّز بين اللاعبين السود و"الشماليين" وفقا لقوتهم البدنية وذكائهم، ووصفت المنظمة هذا التصنيف بأنه "عنصرية صريحة ضد السود" وطالبت بمعاقبته. وقد علّق لاعب منتخب فرنسا سابقا " ليليان تيرام ***Lilian Thuram*** " المولود في غوادلوب، على تصريحات "سانيول" بأنها جاءت تأكيدا لآراء مسبقة لأشخاص يحصرون اللاعب الإفريقي في القوة البدنية وينفون تمتعه بأي ذكاء (صحيفة بانابراس، 2014).

ويشير باحثون إلى أن "الرياضيين الذين يستقطبهم فرع "التواصل التربوي" للصناعة الأولمبية من أجل أن يؤدوا دور القدوة قد يرسخون التمييز على أساس الجنس والعنصرية ونظم تمييزية أخرى ربما يأملون التصدي لها. وعلاوة على ذلك، فإن النجاح الرياضي الأولمبي أو الدولي ليس كافيا لجعل الرياضيين نماذج أو قدوة، وقد لا تكون كافية برامج إعدادهم لإيصال رسائل ذات مغزى للأطفال والشباب. وفي الحقيقة، إن التدريب للرياضة ذات المستوى العالي يتطلب التزاما استثنائيا على مستوى الوقت والطاقة، وفترة التكوين هذه التي قد تدوم سنوات وسنوات قد تقلل من تجربة الحياة والوعي السياسي لكثير من الرياضيين الشباب (***Lenskyj, 2008, p.77***). ولهذا قد يكون مفعول استخدام هؤلاء الراضيين في مكافحة العنصرية والتمييز ذا مفعول عكسي.

الفرع الثاني: الاستخدامات السياسية والإيديولوجية للرياضة

تسعى الدول إلى استخدام الألعاب الرياضيّة الدوليّة والمشاركة في المنافسات الخارجيّة من أجل اكتساب شرعيّة دوليّة، ومن ثم دعم صحة توجّهاتها الأيديولوجية والسياسيّة، وتحويل الانتصار في المجال الرياضي إلى انتصار سياسي مما يُعَمِّق الشرعيّة والولاء ويدعم العقيدة السياسية للنظام. فقد أصبحت الدول المعاصرة تُصَوِّر نجاحها الرياضي في المحافل الدوليّة وكأنه نجاح لمنهجها الأيديولوجي وانعكاس لقوة الدولة وحكمتها وحصافة سياستها، حتى أصبح المشاركون في الألعاب الرياضيّة أبطالًا قوميين يسهمون في دعم المكانة السياسية الدوليّة للدولة ويطلق عليهم أحيانًا «معبودي الجماهير» حيث يصبحون قدوة للجماهير، ومن ثم تقدم لهم الحكومات كل دعم ممكن لتمكنهم من الفوز في اللقاءات الرياضيّة الدوليّة (مفتي، 1993، ص 432).

على المستوى الإيديولوجي، لطالما استخدمت الرياضة في تحقيق الهدف النهائي للأيديولوجية، والواقع أن تعامل الأيديولوجيات مع الألعاب الرياضية وتناولها لدور تلك الألعاب إنما يعكس ما أشرنا إليه من الترابط الوثيق بين الألعاب الرياضيّة والقيم

الاجتماعيّة من ناحية والدور السياسي لتلك الألعاب من ناحية أخرى. فقد استمدت المدرسة النازية نهجها من "فردريك ليدوج جان (*Friedrich Ludwig Jahn*)" الذي استخدم الألعاب الرياضيّة لتعميق المفاهيم الوطنيّة العنصريّة. وأبرزت النازيّة مفاهيم "جان" وعمقتها بأن جعلتها جزءًا من أيديولوجية الدولة في المجال الرياضي ودعم أطروحة التفوق العنصري للجنس الآري. فالألعاب الرياضيّة في نظرهم ليست غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتحقيق أغراض سياسيّة. وقد أشار "بايو ملر" إلى أن الألعاب الرياضيّة بدون سياسة «لا تؤثر مطلقًا على أعماق الفرد فهي لا تعدو كونها سرابًا. ومن ثم فالحياديّة المُدّعاة ليست إلا كلمةً تخفي في طياتها أغراضًا سياسيّة دفينة»، وهذا نفس ما أشار إليه كاتب آخر بقوله: «إن الطبيعة اللاسياسيّة للألعاب الرياضيّة ليست إلا اختلاقًا من النوادي الرياضية البرجوازية» (مفتي، 1993، ص 431).

وتُوَفّر الألعاب الرياضيّة ميدانًا فسيحًا لصانعي السياسة الاجتماعية لتأكيد وتكريس تلك السياسة، ويقصد بذلك توظيف الألعاب الرياضيّة لإثبات صحة سياسة اجتماعية معيّنة. وبهذا المعنى تصير الألعاب الرياضيّة انعكاسًا للقيم والسياسات الاجتماعية المسطّرة، من ناحية، وأداة لتكريسها من ناحية أخرى. ومثال ذلك توظيف دولة جنوب أفريقيا للألعاب الرياضيّة من أجل تأكيد سياسة الفصل العنصري وذلك حتى عام 1990، قبل أن تعلن عدولها عن تطبيق سياسة الفصل العنصري عمومًا، بما في ذلك ميدان الألعاب الرياضيّة (مفتي، 1993، ص 451-452).

ويمكن أن تشكل الألعاب الرياضية رافدا للعنف السياسي، فالرياضة بطبيعتها عملية تنافسية آنية، أي أنها تتضمن بالضرورة عملية كسب وخسارة، وتضع الاعتبارين وجهًا لوجه بحيث يجب «هزيمة» الفريق الآخر. وبهذا المعنى فالألعاب الرياضية تثير مشاعر العداء والكراهيّة للطرف الآخر، ليس فقط بين اللاعبين ولكن أيضًا بين الجمهور

المشاهد. وعند حدّ معيّن من التنافس الرياضي يتحول هذا التنافس إلى «تعصب» جماهيري يؤدي في بعض الأحيان إلى درجات من العنف السياسي (مفتي، 1993، ص 448).

كما أنه من المتوقع أن تسهم الألعاب الرياضيّة في زيادة حدة التوتر الاجتماعي وحدوث ظاهرة العنف حين يلتقي أفراد ينتمون إلى شرائح اجتماعية مختلفة أو أقاليم متباينة في منافسات رياضيّة، ومن ثم تصبح الألعاب الرياضيّة عاملًا مثيرا للأزمات الاجتماعيّة الداخليّة في الدولة. وحين يزداد إحساس الجماعة بتميّزها عن غيرها من الجماعات في الثقافة أو العرق يزداد التأكيد على إبراز هوية الجماعة عن طريق الألعاب الرياضيّة، مما يزيد من احتمال بروز العنف الاجتماعي، وكلما كانت الدولة تعاني من مشكلات اندماجية ازداد تأثير الألعاب الرياضيّة السلبي على وحدة الدولة وتماسكها (مفتي، 1993، 448-449).

وبالمقابل، ينبغي الإشارة إلى أن الرياضة قد تستخدم كوسيلة سلمية للعمل السياسي ضد الظلم، فخلال حقبة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا رفضت العديد من الدول إقامة علاقات رياضية مع دولة جنوب إفريقيا مما شكّل مساهمة كبيرة في إحداث التغيير السياسي في هذا البلد . وبالمثل، كان إنشاء فريق جبهة التحرير الوطني الجزائري في عام 1958 إبان الاحتلال الفرنسي، أحد أهم معالم استخدام الرياضة لنصرة قضايا التحرر من الاستعمار ومواجهة الظلم والعنصرية، ومثّل بالفعل أداة فعالة للغاية في نشر القضية الجزائرية على المستوى العالمي (قادة، دون تاريخ).

المبحث الثاني: مقاربة منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مكافحة جرائم التمييز العنصري وكراهية الأجانب بواسطة الرياضة

أيا كانت نتائج الدراسات الأكاديمية بشأن علاقة الرياضة والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، فإن منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حاولت أن تستفيد من أي عامل يمكنه الإسهام، ولو جزئيا، في مجابهة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب.

ولهذا أكدت مرارا وتكرارا على ضرورة الاستخدام الايجابي للألعاب الرياضية في تلك الحملة المناهضة للعنصرية والتمييز.

وقد اضطلعت العديد من هيئات الأمم المتحدة بمتابعة موضوع العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب بمناسبة الألعاب الرياضية بصفة خاصة، وجعلت من موضوع مجابهة هذه الظواهر كأولوية من أولوياتها. وفي الحقيقة، قد يصعب الوقوف عند جميع هيئات الأمم المتحدة والأجهزة التعاهدية الخاصة بحقوق الإنسان المتابعة لهذا الموضوع، نظرا لتشعب تلك الهيئات والأجهزة وتداخل الاختصاصات. ولهذا سوف تقتصر دراستنا على بعض الهيئات فقط، محاولين بداية إبراز إسهامات الجمعية العامة للأمم المتحدة في مكافحة جرائم التمييز العنصري وكراهية الأجانب بواسطة الرياضة (المطلب الأول)، ثم إسهامات مجلس حقوق الإنسان في نفس المجال (المطلب الثاني)، وأخيرا دور مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذا النشاط (المطلب الثالث).

المطلب الأول: إسهامات الجمعية العامة للأمم المتحدة في مكافحة جرائم التمييز العنصري وكراهية الأجانب بواسطة الرياضة

بذلت الجمعية العامة للأمم المتحدة الكثير من المساعي لأجل مكافحة التمييز العنصري والكراهية في الرياضة وبواسطتها، بداية باعتماد الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في ميدان الألعاب الرياضية (الفرع الأول)، وأيضا عبر جملة القرارات التي صاغتها في هذا الإطار (الفرع الثاني).

الفرع الأول: اعتماد الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في ميدان الألعاب الرياضية

سبق اعتماد الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في ميدان الألعاب الرياضية، إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من القرارات، لعل أهمها القرار رقم 31-6(واو) الصادر بتاريخ 9 نوفمبر 1976 حول الفصل العنصري في

الألعاب الرياضية، والذي من خلاله تلتزم الدول برفض سياسة الميز العنصري داخل النشاط الرياضي، ثم تلاه صدور الإعلان الدولي لمناهضة العنصرية في ميدان الألعاب الرياضية المعتمد بتاريخ 14 ديسمبر 1977، ومن خلاله كرّر أعضاء الجمعية العامة رفضهم لسياسة الميز العنصري، والتزموا بقطع كل علاقة رياضية مع أي بلد ينسب له ارتكاب سياسات الميز في ميدان الألعاب الرياضية، وقد أوصى القرار المذكور بضرورة اعتماد اتفاقية دولية لمناهضة العنصرية في ميدان الألعاب الرياضية، وهو ما تم بالفعل في عام 1985 (**الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، 1985**).

لقد مثل اعتماد الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، التي عرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 64/40 المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1985، انتصارا لقيم حقوق الإنسان ورفضا عالميا لسياسات الفصل العنصري في ميدان الألعاب الرياضية. ولئن كانت هذه الاتفاقية تمنع استخدام الرياضة كمجال لسياسات التمييز العنصري، فإنها بالمقابل، أرادت استخدام الألعاب الرياضية ذاتها كأداة لمجابهة التمييز والفصل العنصري. فالدول الأطراف لا تلتزم فقط بعدم جعل الرياضة ميدان لتفريغ سياسات الميز العنصري، ولكنها ملتزمة أيضا عبر الرياضة ذاتها بمنع ومكافحة السياسات التي قد تتبناها دول أخرى في هذا المجال. فقد فرضت المادة 3 من الاتفاقية على الدول الأطراف قطع أي اتصال رياضي مع بلد يمارس الفصل العنصري وأن تتخذ الإجراءات المناسبة لضمان ألا يكون لهيئاتها وفرقها الرياضية ورياضيها مثل هذا الاتصال.

وبموجب المادة 5 ينبغي على الدول الأطراف أن تمتنع عن تقديم أي مساعدة مالية أو غيرها من أنواع المساعدة التي تمكن الهيئات أو الفرق الرياضية أو الرياضيين فيها من الاشتراك في أنشطة رياضية في بلد يمارس الفصل العنصري، أو مع

فرق أو رياضيين مختارين علي أساس الفصل العنصري. وعلى تلك الدول أن تتخذ الإجراءات المناسبة ضد هيئاتها وفرقها الرياضية ورياضييها الذين يشتركون في أنشطة رياضية في بلد يمارس الفصل العنصري أو مع فرق رياضية تمثل بلدا يمارس الفصل العنصري، ومن بين تلك الإجراءات، كما حددتها المادة 6، رفض تقديم أية مساعدة مالية أو غيرها من أنواع المساعدة لأي غرض إلى هذه الهيئات والفرق الرياضية والرياضيين، وحرمان هذه الفرق وهؤلاء الرياضيين من الأوسمة أو الجوائز الوطنية في ميدان الرياضة وسحبها منهم، والامتناع عن تنظيم استقبالات رسمية تكريما لهذه الفرق أو لهؤلاء الرياضيين. وأضافت المادة 7 التزام الدول الأطراف بالامتناع عن منح تأشيرات السفر أو الدخول أو كليهما لممثلي الهيئات الرياضية أو أعضاء الفرق أو الرياضيين الذين يمثلون بلدا يمارس الفصل العنصري.

وبموجب المادة 8، على الدول الأطراف أن تتخذ جميع الإجراءات المناسبة لضمان طرد أي بلد يمارس الفصل العنصري من الهيئات الرياضية الدولية والإقليمية. وعليها، حسب المادة 9، أن تتخذ جميع التدابير المناسبة لمنع الهيئات الرياضية الدولية من فرض عقوبات مالية أو غيرها من العقوبات على الهيئات المنتسبة التي ترفض، وفقا لقرارات الأمم المتحدة وأحكام هذه الاتفاقية وروح المبدأ الأولمبي، الاشتراك في ألعاب رياضية مع أي بلد يمارس الفصل العنصري.

وفي حالة الاتحادات الوطنية التي تعتمد سياسة التبادل الرياضي مع بلد يمارس الفصل العنصري، ينبغي على الدول الأطراف أن تفرض جزاءات على هذه الاتحادات الوطنية تتضمن عند اللزوم الطرد من المنظمة الرياضية الدولية المعنية واستبعاد ممثليها من الاشتراك في المباريات الرياضية الدولية (المادة 10).

فالواضح أن فلسفة الاتفاقية تقوم على استخدام الرياضة لمجابهة سياسات الميز العنصري، ولن يكون بإمكان أي دولة ورياضيها المشاركة في أي نشاط رياضي إلا بعد

عدولها عن تلك السياسات، على نحو ما تضمنته الفقرة 5 من المادة 12 من ذات الاتفاقية.

الفرع الثاني: قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

بعد اعتماد الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في ميدان الألعاب الرياضية، تواصلت جهود الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أصدرت القرار رقم 5/58، وفيه أعلنت "سنة 2005" سنة دولية للرياضة والتربية البدنية، من أجل تعزيز الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام. وسلّمت الجمعية العامة بأن الرياضة يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولاحظت أن الرياضة يمكن أن تعزز السلام والتنمية وأن تسهم في تهيئة جو من التسامح والتفاهم، كما أعادت التأكيد أن الرياضة أداة للتعليم يمكن بها النهوض بالتعاون والتضامن والإدماج الاجتماعي والصحة على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية (**قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 5/58، 2003، فقرة 1**).

ومن مساهمات الجمعية العامة أيضا، إصدارها للقرار رقم 135/63 المؤرخ في 11 ديسمبر 2008، ومن خلاله أعادت الجمعية التذكير بقيمة الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والتنمية والسلام، والأهم من ذلك أنها أنشأت مكتب الأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، والذي يشكل منهاج عمل للسياسات والاتصالات ويساهم في تيسير الشراكات وتنسيق الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المشتركة وزيادة الاتساق وأوجه التآزر، وينهض في آن واحد بالتوعية داخل منظومة الأمم المتحدة وفيما بين الشركاء الخارجيين (**قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 135/63، 2009، فقرة 2**).

وبتاريخ 2011، أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 5/66 والمعنون بـ: " بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي"، ومن خلاله رحّبت الجمعية

العامة بالعمل الذي تقوم به اللجنة الأولمبية الدولية واللجنة الأولمبية الدولية للمعوقين لحشد المنظمات الرياضية الدولية واللجان الأولمبية الوطنية واللجان الأولمبية الوطنية للمعوقين التابعة للدول الأعضاء كي تتخذ تدابير ملموسة على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية للترويج لثقافة السلام وتعزيزها، مؤكدة على الدور القيادي للرياضيين المشاركين في دورتي الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في نشر السلام والتفاهم بين البشر من خلال الرياضة (**قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 5/66، 2003، فقرتين 2 و3؛ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 4/70، 2015، فقرة 6**) .

ومن الجهود أيضا التي تحسب للجمعية العامة إعلانها في قرارها رقم 296/67 المؤرخ في 23 أوت 2013، يوم "السادس من أفريل" يوماً دولياً للرياضة من أجل التنمية والسلام (**قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 296/67، 2013، فقرة 1**)، وهذا انسجاما مع ما تضمنه إعلان »تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، والذي أقرّ بالدور الذي تضطلع به الرياضة في إحراز التقدم الاجتماعي (**الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، دون تاريخ**). ولهذا، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة كلا من الدول ومنظومة الأمم المتحدة، بخاصة مكتب الأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، والمنظمات الدولية المختصة والمنظمات الرياضية الدولية والإقليمية والوطنية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وجميع الجهات المعنية الأخرى إلى التعاون والاحتفال باليوم الدولي للرياضة من أجل التنمية والسلام والتوعية به (**قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 296/67، 2013، فقرة 2**).

ويأتي هذا القرار ليعكس التفات العالم للدور الذي تلعبه الرياضة في تعزيز وبناء السلام ودفع عجلة التنمية وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان، وأنها ليست مجرد نشاط

بدني خال من المحتوى، بل هي وسيلة هامة يمكن تسخيرها لنشر رسائل السلام والحرية والكرامة، فهي لغة عالمية تتعامل بها جميع الشعوب، وهي أداة تواصل وربط بين الأمم، وفوق ذلك تحمل الرياضة معاني قبول الآخر واحترامه، وتنطوي على المودة والتنافس الشريف وتستلزم التشبع بالروح الرياضية، كل ذلك يجعل منها وسيلة هامة لنش معاني الإخاء العالمي وأهمية التنمية والرفاه العالميين.

المطلب الثاني: إسهامات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى في مجال استخدام الرياضة لمكافحة التمييز العنصري وكراهية الأجانب

تعزيزا لجهود الجمعية العامة للأمم المتحدة، كان لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (الفرع الأول) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (الفرع الثاني) إسهامات بارزة في إبراز أهمية الرياضة في عملية مكافحة التمييز العنصري وكراهية الأجانب.

الفرع الأول: إسهامات مجلس حقوق الإنسان

برز دور مجلس حقوق الإنسان على مستوى القرارات التي اعتمدها (أولا)، وأيضا عبر مجمل التقارير التي صاغها (ثانيا).

أولا: قرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة

اعتمد مجلس حقوق الإنسان مجموعة من القرارات بشأن الرياضة وحقوق الإنسان، وكانت أولى خطواته عبر إصدار القرار رقم: 27/13 المعنون بـ "عالم رياضي خال من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب"، وفيه شدّد المجلس على ضرورة الكفاح ضد العنصرية في الرياضة بطرق منها تثقيف شباب العالم من خلال ممارسة الرياضة دون أي نوع من التمييز وبروح التباري الأولمبي التي تقتضي التفاهم والتسامح والنزاهة والتضامن بين البشر؛ وأبرز إمكانات الرياضة كلغة عالمية تسهم في تثقيف الناس بقيم التنوع والتسامح والإنصاف، وكأداة لمكافحة

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 27/13، 2011، الديباجة) .

وبموجب الفقرة السابعة من القرار المذكور، دعى المجلس الدول إلى النظر في أن تُدرج في تقاريرها السنوية، المقدَّمة إليه بموجب آلية الاستعراض الدوري الشامل، معلومات عن التدابير الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في مجال الرياضة، وإلى تعزيز الرياضة كأداة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وقد دعى المجلس البلدان المضيفة للمنافسات الرياضية إلى اغتنام الفرصة التي تتيحها تلك المناسبات لتنظيم حملات لتوعية الجمهور بمسألة استئصال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وذلك بالتعاون مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمستشار الخاص للأمين العام المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام والجهات المعنية في الأمم المتحدة واللجنة الأولمبية الدولية، والاتحاد الدولي لكرة القدم والهيئات الرياضية الدولية الأخرى المعنية (قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 27/13، 2011، فقرة 10).

كما دعى المجلس المفوضة السامية لحقوق الإنسان والمستشار الخاص للأمين العام المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام والجهات الأخرى المعنية في الأمم المتحدة إلى التعاون مع الهيئات الرياضية ذات الصلة في مناقشة التدابير العملية الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في مجال الرياضة، مثل وضع وتعزيز مدونات السلوك لمكافحة العنصرية في مجال الرياضة، ومنح شهادات دولية للأندية والرابطات الرياضية المتعاونة مع البرامج المعنية باستئصال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في مجال الرياضة (قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 27/13، 2011، فقرة 12).

أصدر المجلس قرارا آخر تحت رقم: 1/24 عنون بـ: " تعزيز حقوق الإنسان من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى"، وفيه أبرز المجلس قدرة الرياضة باعتبارها لغة عالمية تساهم في تعليم الناس قيم الاحترام والتنوع والتسامح والإنصاف، ووسيلة لمكافحة جميع أشكال التمييز، وأكّد أن الرياضة والأحداث الرياضية الكبرى لديهما القدرة على تثقيف شباب العالم وتعزيز إدماجهم عن طريق الرياضة التي تُمارَس دون أي تمييز، وبالروح الأولمبية التي تقتضي التفاهم والتسامح والإنصاف والتضامن بين البشر (**قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 1/24، 2013، الديباجة**). ولهذا دعى المجلس الدول إلى التعاون مع اللجنة الأولمبية الدولية واللجنة الأولمبية الدولية للمعوقين في جهودهما الرامية إلى استخدام الرياضة لتعزيز حقوق الإنسان والتنمية والسلام والحوار والمصالحة أثناء الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين وبعدهما؛ كما شجع المجلس الدول على تعزيز الرياضة باعتبارها وسيلة لمكافحة جميع أشكال التمييز (**قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 1/24، 2013، فقرتين 3 و4**).

وبتاريخ 24 مارس 2016، أصدر المجلس قراره رقم: 23/31 والمعنون بـ:"تعزيز حقوق الإنسان من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى "، وفيه أعاد المجلس التذكير بدور الدول في استخدام الرياضة كأداة لمكافحة التمييز في جميع الحالات، وأنه يقع على الدول، كما المنظمات الرياضية المحلية والإقليمية والدولية، دور أساسي في تثقيف الرياضيين والمدربين وغيرهم من المسؤولين الرياضيين بحقوق الإنسان (**قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 23/31، 2016، فقرتين 3 و5**).

ثانيا: تقرير مجلس حقوق الإنسان بشأن إمكانيات استخدام الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي للنهوض بحقوق الإنسان للجميع وتعزيز احترامها على الصعيد العالمي

قدمت اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان -في إطار الدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، وفي إطار دراسة موضوع تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية

والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية-تقريرها النهائي بشأن إمكانيات استخدام الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي للنهوض بحقوق الإنسان للجميع وتعزيز احترامها على الصعيد العالمي. وقد تناول التقرير مجموعة من المسائل التي تبرز دور الرياضة في مكافحة التمييز والعنصرية والكراهية وبناء السلام بصفة خاصة، ومنها:

1- دور الرياضة في مكافحة جميع أشكال التمييز والعنصرية

ورد في تقرير مجلس حقوق الإنسان سالف الذكر أن الرياضة يمكنها أن تتصدّى للحواجز الاجتماعية وتشجّع التواصل بشأن التمييز على أساس الجنس وغيره من أشكال التمييز وتساهم في التقريب أكثر بين الرجال والنساء من أجل زيادة التلاحم الاجتماعي. ويمكن للتظاهرات الرياضية أن تعزز فهم مبادئ حقوق الإنسان وتذكي الوعي بها من خلال عمليات التفاعل بين أشخاص لهم خلفيات وثقافات مختلفة. ولتعزيز هذا الجانب، يمكن أن تتضمن التظاهرات الرياضية المحلية والوطنية والإقليمية منافسات خاصة تستهدف المجالات الرياضية الإثنية الرامية إلى إبراز مختلف التقاليد والممارسات والطقوس الإثنية (**التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، 2015، فقرة 29**).

وجدير بالذكر أن اعتماد بروتوكولات في الرياضة ساهم، في حالات معينة، في تعزيز الاحترام ومن ثم مكافحة التمييز، ومن بينها مثلاً مصافحة اللاعبين بعضهم البعض. وعلاوة على ذلك، تساهم اللافتات التي ترفع في الميادين الرياضية والمؤتمرات الرياضية الدولية وتدعو إلى مكافحة التمييز، وكذا القوانين التي تحظر هذه الأفعال وتعاقب عليها، في التوعية بجميع أشكال التمييز ومكافحتها (**التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، 2015، فقرة 27**).

دور الرياضة في بناء السلام

يتمثل أحد أكبر التحديات التي يواجهها بلد يعيش نزاعاً داخلياً في مباشرة حوار أو توقيع اتفاق سلام مع أطراف النزاع، ولأن الرياضة تشجّع التقارب فإنها يمكن أن تساعد في الحد من مستويات العنف، بل وغالباً ما كانت الرياضة الطريقة الوحيدة لإقامة الحوار بين الجماعات المنقسمة. إذ يمكن للرياضة أن تعزز السلام من خلال تنافس رياضيين من بلدان متنازعة، فأن يستطيع مواطنون من بلدان متحاربة أو متنازعة اللقاء في بيئة يكتنفها السلام والهدوء أمر إيجابي جداً ويساعد على كسر المحظورات التي تسببت في العديد من النزاعات (**التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، 2015، فقرتين 37-38**).

وفي المجتمعات الخارجة من فترة نزاع، يمكن أن يتيح استخدام الرياضة وحقوق الإنسان وقيم الميثاق الأولمبي نموذج حياة بديلاً ومنفذاً للطاقة الشبابية وكذا التدريب اللازم للحياة من خلال وضع قواعد تشجّع على احترام الخصم وإبداء التسامح إزاء الاختلاف. وفي المجتمعات التي لم تعش نزاعات، تتمثل الخطوة الأولى في إبداء التسامح إزاء الخاصيات المميزة للآخرين واحترام حقوق الإنسان الخاصة بهم والدفاع عنهم عند الضرورة، وتتمثل الخطوة التالية في تحسين التبادل الثقافي وتعليم الشباب القضاء على أسباب النزاع مثل التمييز الجنسي وتهميش فئات من المجتمع لأسباب ثقافية. ويمكن للرياضة أن تساعد في تثقيف الناس بهذه القيم، ولا سيما الشباب منهم (**التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، 2015، فقرة 39**).

الفرع الثاني: دور مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

قدّمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان -بمناسبة انعقاد حلقة النقاش التفاعلية الرفيعة المستوى لإبراز وبحث واقتراح السبل الممكنة لتسخير الرياضة والأحداث الرياضية الكبرى، لا سيما الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين، في تعزيز الوعي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفهمه وتطبيق المبادئ

المجسدة فيه، التي نظمها مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 27 مارس 2012 -بيانا أبرزت فيه رؤيتها لموضوع التفاعل بين الرياضة وقضايا حقوق الإنسان والسلام والعنصرية والتمييز. وفي البداية أبرزت المفوضية أن كثيرا من وثائق الأمم المتحدة وإعلاناتها تُسّلم بأن الرياضة وسيلة لتحقيق السلام والتنمية البشرية، وأكدت أن بين الرياضة وحقوق الإنسان قيم وأهداف أساسية مشتركة عدة، كما أعربت في نفس الوقت عن أسفها بشأن قلة التفاعل بين حركة حقوق الإنسان وآليات عالم الرياضة ومؤسساته (**التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام، 2012، فقرة 6**).

وسلّطت المفوضة السامية الضوء على أن ممارسة الرياضة تسهم كثيرا في تطور الإنسان وتمكينه، وربما يكون الأطفال هم أكثر المستفيدين من ذلك لأنها قد تحدث الثقة في النفس وتطور المهارات الاجتماعية والتربوية والبدنية وتعلّم احترام المبادئ الأساسية في مجال حقوق الإنسان مثل عدم التمييز والمساواة والمساءلة والمشاركة والرياضة ...وأضافت المفوضة السامية أن الرياضة ساعدت كثيرا على تحقيق التنمية والسلام في العديد من البلدان التي تكافح الفقر أو النزاعات، فقد أشارت في هذا الصدد إلى عملية تسريح الأطفال الجنود في سيراليون وليبيريا حيث أُدخِل أطفال من فصائل متنازعة مراكز إعادة تأهيل وأُدمجوا في فرق مختلطة لكرة القدم (**التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام، 2012، فقرة 7**).

وقد كانت فعاليات كأس العالم لعام 2010 بجنوب إفريقيا بمثابة منبر قيِّم للحملة العالمية لمناهضة العنصرية التي أطلقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقبل بداية المنافسة الرياضية بوقت طويل، أوضحت المفوضة السامية من خلال تصريحات عامة متنوعة أنها ترى هذه المناسبة فرصةً لترويج رسائل مباشرة لمناهضة

العنصرية والتمييز. واعتُمِد مقترح بأن يقوم قائد كل فريق من الفرق الثمانية المشاركة في مباريات الدور ربع النهائي، بتلاوة إعلان بلغة الفريق الأصلية يشجع فيه اللاعبين والمسؤولين والمشجعين على نبذ جميع أشكال العنصرية واعتناق قيم الوحدة المجسدة في كرة القدم (**تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 2010، فقرة 65**).

خاتمة:

حاولت الدراسة إبراز استخدامات الرياضة في مجال مكافحة التمييز العنصري وكره الأجانب، وتم البحث بداية في العلاقة بين الرياضة وحقوق الإنسان وجرائم العنصرية والتمييز، لتتم فيما بعد تقديم مقاربة منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مكافحة جرائم العنصرية والتمييز بواسطة الرياضة. وبالمجمل، يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في العناصر الآتية:

- لا يمكن الفصل بين الرياضة ومحيطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والدولي، فهناك تفاعل مستمر بين مختلف تلك المجالات.

- توفّر القيم التي تنطوي عليها الرياضة، مثل النزاهة والعمل الجماعي والاحترام والتسامح واللعب النظيف والصداقة، بيئة تسمح للشباب بالتعلّم والنمو.

- تعدّ الرياضة أداة مهمة لتشجيع وتعزيز الاحترام الشامل لحقوق الإنسان. ويمكن، بل ينبغي، أن تستخدم لمكافحة جميع أشكال التمييز والإقصاء الاجتماعي والعنف وانعدام المساواة والعنصرية وكره الأجانب.

- تبنّت منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إستراتيجية تحاول أن تستفيد من أي عامل يمكنه الإسهام، ولو جزئيا، في مجابهة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب. وكانت إحدى تلك الاستراتيجيات هي استغلال الرياضة والمنافسات الرياضية المختلفة لمكافحة مختلف انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما منها مكافحة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب.

- يمثل اعتماد الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في ميدان الألعاب الرياضية انتصارا لقيم حقوق الإنسان في مواجهة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، وتقوم فلسفة الاتفاقية على استخدام الرياضة على نحو يمكّنها من مجابهة سياسات الميز العنصري.

المقترحات:

حتى يمكن تفعيل كل الجهود التي بذلت في مجال مكافحة التمييز والعنصرية بواسطة الرياضية، هناك جملة من المقترحات يمكنها أن تؤازر هذا الجهد، ومنها:

- بث رسائل واضحة مناهضة للعنصرية والتمييز والكراهية أثناء كل مقابلة ومناسبة رياضية؛

- تنظيم رابطات المشجعين في جميع أنحاء العالم لأنشطة ترمي إلى منع وقوع العنف، وتعزيز الاندماج الاجتماعي للمهاجرين والأقليات الإثنية ونشر معلومات عن حركة اليمين المتطرف وطريقة صدها؛

- إقرار تدابير لفرض عقوبات صارمة على السلوكيات العنصرية تتراوح بين خصم النقاط والإيقاف عن اللعب وإقصاء الفريق، وفرض عقوبات رياضية على الاتحادات والنوادي الرياضية التي يرتكب مشجعوها أو لاعبوها مخالفات عنصرية جسيمة.

- وضع تدابير تشريعية تحظر توظيف الشعارات العنصرية والتمييزية خلال المناسبات الرياضية بوصفها أدوات سياسية انتخابية؛

- وضع مدونات السلوك لمكافحة العنصرية في مجال الرياضة، ومنح شهادات دولية للأندية والرابطات الرياضية المتعاونة مع البرامج المعنية باستئصال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في مجال الرياضة.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

● **المقالات العلمية:**

1/ قادة، الأحمر (دون تاريخ)، " دور فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم في الدعاية للقضية الجزائرية 1958-1962"، 1، ص 143-148.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/19921 (19/08/2019).

2/مفتي، محمد أحمد علي (1413 هـ /1993 م)، "الدور السياسي للألعاب الرياضية"، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الخامس، العلوم الإدارية 2، ص ص 421-458.

● **النصوص القانونية والقرارات والتقارير:**

1/ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2106 ألف (د-20) المؤرخ في 21 ديسمبر 1965، تاريخ بدء النفاذ: 4 جانفي 1969، وفقا للمادة 19.

2/الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 64/40 المؤرخ في 10 ديسمبر 1985.

3/اتفاقية حقوق الطفل، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25/44 المؤرخ في 20 نوفمبر 1989.

4/إعلان ديربان، تقرير المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ديربان 31 أوت-8 سبتمبر 2001، وثيقة الأمم المتحدة رقم: **A/CONF.189/12.**

5/تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الرياضة من أجل التنمية والسلام، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 65، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/65/270، 9 أوت 2010.

6/التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بشأن إمكانيات استخدام الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي للنهوض بحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/30/50، 17 أوت 2015.

7/قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 5/58، الصادر بتاريخ 3 نوفمبر 2003، الدورة 58، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/RES/58/5، 17 نوفمبر 2003.

8/قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 135/63، الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 2008، الدورة 63، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/RES/63/135، 3 مارس 2009.

9/قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 5/66، الصادر بتاريخ 17 أكتوبر 2011، الدورة 66، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/RES/66/5، 8 نوفمبر 2003.

10/قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 296/67، الصادر بتاريخ 23 سبتمبر 2013، الدورة 67، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/RES/67/296، 18 سبتمبر 2013.

11/قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 4/70، الصادر بتاريخ 26 أكتوبر 2015، الدورة 70، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/RES/70/4، 13 نوفمبر 2015.

12/قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 27/13، الصادر بتاريخ 26 مارس 2010، الدورة 13، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/13/56، 8 فيفري 2011.

13/قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 23/31، الصادر بتاريخ 24 مارس 2016، الدورة 31، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/RES/31/23، 8 أفريل 2016.

14/ التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام، مجلس حقوق الإنسان، موجز حلقة النقاش التفاعلية الرفيعة المستوى لإبراز وبحث واقتراح السبل الممكنة لتسخير الرياضة والأحداث الرياضية الكبرى، لا سيما الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين، في

تعزيز الوعي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفهمه وتطبيق المبادئ المجسدة فيه، الدورة 20، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/20/11، 30 ماي 2012.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1-Cunningham, George B.(2011), « Does Diversity in Sport Reduce Racial Prejudice? », in Jonathan Long and Karl Spracklen (Pubs), Sport and Challenges to Racism, United Kingdom: Palgrave Macmillan.

2-Lenskyj, Helen Jefferson (2008), Olympic industry resistance: challenging Olympic power and propaganda, Albany: State University of New York.

3-Leonard, David J. and King, C. Richard (2011), Commodified and Criminalized:New Racism and African Americans in Contemporary Sports, Maryland: Rowman & Littlefield Publishers.

4-Long, Jonathan and Spracklen, Karl (2011), Sport and Challenges to Racism, United Kingdom: Palgrave Macmillan.

5- Martin, Lori Latrice (2015), White Sports/Black Sports: Racial Disparities, in Athletic Programs, California: An Imprint of ABC-CLIO, LLC.